مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 12ع 01. 16/ 01/ 2023
ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

نانسي فريزر: معضلة العدالة الاجتماعية بين الاعتراف وإعادة التوزيع قراءة في كتاب "ما العدالة الاجتماعية"؟

The dilemma of social justice between recognition and redistribution

هشام معافة Hichem Maafa * (hichem.maafa@univ-constantine2.dz)	فلسفة	جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري/ الجزائر

DOI : 10.46315/1714-012-001-003

الإرسال: 2021/01/01 **القبول**: 2021/05/07 **النشر**: 2023/01/16

ملخص:

ما نرومه من هذا المقال هو استعادة الإشكالية المركزية لكتاب "نانسي فريزر" "ما العدالة الاجتماعية، الاعتراف وإعادة التَّوزيع" ومقتضاها: إلى أي مدى يمكن لسياسة الاعتراف تقوية أو إعاقة سياسة إعادة التَّوزيع؟ وما هي الاستراتيجيات الهوياتية الَّتي تقربنا أو تبعدنا عن المساواة الاجتماعية؟ لقد أضحى الاعتراف مفهوما مركزيا في النقاش السِّياسي المعاصر بحيث لا يمكن تجاهله في التأمل المعياري حول العدالة الاجتماعية؛ إذ لا تكتمل الأخيرة إلا بتوثيق الصلة بين وجهيها وهما: سياسة الاعتراف الَّتي تؤكد على الاحترام التام لجميع الأفراد بوصفهم أندادا، وسياسة إعادة التَّوزيع الَّتي تقوم على التَّوزيع العادل للموارد والثَّروات. ولتحقيق هذا المبتغى تقترح "نانسي فريزر" مقاربة فلسفية أخلاقية لمأسسة الاعتراف من خلال مفهوم المناصفة التشاركية، وإذاك لا ينبغي اختزال الاعتراف كمجرد شرط لتحقيق الذات أو لتشكيل الهوية الفردية، بل ينبغي النظر إليه من خلال مفهوم المكانة الاجتماعية: إن الاعتراف شرط ضروري لتبوء مكانة اجتماعية تسمح بمناصفة تشاركية داخل الحياة الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: العدالة الاجتماعية؛ الاعتراف؛ إعادة التوزيع؛ المناصفة التشاركية؛ الفضاء العمومي.

Abstract:

The aim of this article is to reconquer the central problematic of Nancy Fraser's work: « what is social justice? Recognition and redistribution ». How can a policy of recognition reinforce or hinder a policy of redistribution? What are the identity strategies which distance or bring us closer to social equality? Today recognition becomes a central concept in contemporary political debate in such a way that it cannot be neglected within the normative reflection on social justice. Social justice will only be a reality if a strong link is established between two aspects. The recognition policy which insists on the equal respect of all members of the society and the redistribution policy insists on an equitable redistribution of resources. Nancy Fraser proposes a philosophical and moral approach to institutionalize recognition on the concept of equal participation recognition should not be considred as a simple condition of self-realization or of the formation of the individual identity. Recognition should be considred rather as condition of equal participation.

Keywords : social justice ; Recognition, redistribution ; equal participation; Public space.

* - الباحث المُرسل: fgtguy@gmail.com

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

مقدمة:

اقترن مفهوم العدالة قبل – نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين- بنموذج اقتصادي متأثل على مبدأ إعادة التَّوزيع، فاتخذ الظُّلم صورة لا عدالة توزيع الموارد والثَّروات بين طبقات مُتفاوتة، وهذا ما عكسه الصِّراع بين الاشتراكية والرَّأسمالية بما هو صراع بين طبقة مُستغلَّة وأخرى مالكة لرأس المال، لذا أُعْتُبِرَ مبدأ إعادة التَّوزيع كعلاج لكلّ جُور أو ظُلم. بيد أنَّ الصِّراع من أجل الاعتراف أضحى –في الفضاء ما بعد الاشتراكي- الشَّكل النَّموذجي للصِّراع السِّياسي، صراع يتغذَّى على المطالب المتزايدة المتمركزة حول "الاعتراف بالاختلاف"، حيث حلَّت الهويَّة المشتركة محلّ المصالح الطَّبقية، على نحو قاد هذا الصِّراع إلى تحول جذري في مفهوم اللاعدل، اجترح بموجبه دلالة جديدة لا تُعبِّر عن الاستغلال بل عن الهيمنة الثَّقافية. فالاعتراف بما هو تحقيق للهويَّة الفردية يتواشج مع العدالة كقيمة مبنية على العلاقات البينذاتية، وهي الفكرة ذاتها التي أشار إليها "تشارلز تايلور" "Taylor Charles" في وصله بين الاعتراف المتبادل والعدل، فمجال الاعتراف هو المطالب السِّياسية المشروعة، أي العدل، وغرضه المنافحة عن مطالب الأقليات الثَّقافية والهويَّات المُمتهنة، لذلك كثيراً ما أُستخدم مصطلح الاعتراف في الفلسفة الأخلاقية لتعرية القواعد المعيارية الخاصَّة بالمطالب السِّياسية. تأتي نظرية "نانسي فريزر" " Nancy Fraser" عن العدالة لمواجهة النَّظرة الوحدوية أو الاختزالية لمفهوم العدالة، وعلى نحو خاص بعد انهيار المعسكر الشَّرقي، إذ لم تعد تدرك العدالة الاجتماعية خارج معيار إعادة التَّوزيع وفقا لموقف "جون راولز" "Rawls John" ، لذا تتساءل فيلسوفتنا في كتابها "ما العدالة الاجتماعية؟": إلى أي مدى يمكن لسياسة الاعتراف ان تسهم في التأسيس لبراديغم جديد عن العدالة الاجتماعية؟ هل يمكن اختزال الاخيرة في مبدأ اعادة توزيع الموارد والثروات؟ ألا يفترض مفهوم العدالة اليوم المزاوجة بين الاعتراف وإعادة التوزيع؟

سنحاول في هذا المقال الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال موقف "ناسي فريزر" كما عرضته في كتابها، ولتحقيق هذا المبتغى اتبعنا المنهج التَّحليلي، عبر تحليل نصوص "فريزر" ونقدها.

1- معضلة العدالة في الفضاء ما بعد الاشتراكي:

عرف المشهد الفلسفي خلال العشريتين السَّابقتين انبثاق أعمال فلسفية جعلت من الاعتراف مقولة مركزية في تحليل التَّحولات الاجتماعية والرِّهانات الأخلاقو-سياسية. وتحضرنا بصدد هاته الفكرة أعمال "أكسيل هونيت" "Axel Honneth" و"تشارلز تايلور"، فإعمالهما الَّتي كانت موجهة

نحو إعادة قراءة هيجل -عبر التَّوسل بمفهومه عن الصِّراع من أجل الاعتراف لتأثيل براديغم جديد للعدالة الاجتماعية- كانت بداية الاهتمام النَّظري بمصطلح الاعتراف.

تمضي "فريزر"- في الطَّريق الَّذي شقته لنظريَّتها عن العدالة- نحو تقصِّي أسباب هذا التَّحول من المتخيِّل الاجتماعي الَّذي يتَّخذ من المصلحة والاستغلال وإعادة التَّوزيع موضوعاً له، إلى متخيِّل سياسي جديد يتمفصل حول الهويَّة والاختلاف والهيمنة الثَّقافية والاعتراف. تتساءل "فريزر": "هل يرجع هذا التَّحول إلى وعي خاطئ، أو هل يمثل بالعكس إرادة تصويب العمى الثقافي الَّذي افرزه البراديغم المادي عقب سقوط الاشتراكية السوفياتية؟" (Fraser, 2005, p. 14).

يستبعد الجواب الَّذي قدمته "فريزر" الموقفين معاً، فعوضاً من قبول أو رفض سياسة الهويَّة جملة واحدة، ينبغي أن ننظر إليها كتحدٍ عقلاني وعملي يدفعنا إلى تطوير نظريَّة نقدية في الاعتراف تستلهم عناصرها ومكوناتها -في المقام الأوَّل- من سياسة الاختلاف الثَّقافي، وتعيد صياغتها -في المقام الثَّاني- ضمن مطالب اجتماعية تهدف إلى تحقيق المساواة (Fraser, 2005, p. 14).

ومقصد "فريزر" جَليٌّ بعد هذا، فغرضها التأثيل لنظريَّة في العدالة تنبني في مبدئها على توثيق الصِّلة بين إعادة التَّوزيع والاعتراف، وفي هذا المعنى تقول: "عبر صياغة هذا المشروع، فأنني اعتبره مكسباً في أيامنا، أنَّ العدالة تتضمَّن إعادة التَّوزيع والاعتراف في الوقت نفسه، إنِّي اقترح اختبار تمفصلهما. يتطلَّب هذا بدياً صورنة الاعتراف الثَّقافي والمساواة الاجتماعية في مفهومين بمقدور أحدهما أن يقوِّي الآخر، عوضاً من عرقلة بعضهما تبادلياً" (Fraser, 2005, p. 14). نفهم من نص "فريزر" أن الأمر يتعلَّق بالبحث عن تبرير الرَّوابط السَّببية بين غياب العدالة الاقتصادية وغياب الاحترام الثَّقافي، على نحو يُشكِّل الاثنان نسقاً. لذا من المهم –برأيها- توضيح المعضلات السِّياسية الَّتي تَبْرُزُ أثناء منافحة هاذين الشَّكلين من اللا عدالة.

تأسياً على ما سبق يمكننا أن نتبيَّن الهدف العامّ من مشروع "فريزر"، وهو إعادة وصل هاتين الإشكاليتين السِّياسيتين المنفصلتين حالياً، فلا يسعنا كما تقول: "تحضير الإطار النَّظري–النَّقدي الَّذي يحتاجه عصرنا إلاَّ بدمج الاعتراف وإعادة التَّوزيع" (Fraser, 2005, p. 15). لذا تضع على عاتقها مُهمَّة تقصي: إلى أي مدى يمكن لسياسة الاعتراف تقوية أو إعاقة سياسة إعادة التَّوزيع؟ ومن ثم، التَّساؤل عن الاستراتيجيات الهوياتية الَّتي تقربنا أو تبعدنا عن المساواة الاجتماعية؟

تعلن "فريزر" أن منهجها يتوجَّه نحو إقامة تمييزات تحليلية، وربما أهمها التَّمييز بين اللاعدالة الثَّقافية واللاعدالة الاقتصادية، بين الاعتراف وإعادة التَّوزيع. نلفي في الواقع –وهذا أمر بديهي- أنَّ الثَّقافة والاقتصاد السِّياسي متراكبان، وكل صراع ضد اللاعدل يتضمَّن على نحو تزامني

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

مطالب الاعتراف وإعادة التَّوزيع. وحتَّى يتسنى لنا فهم التَّعاضد بين حدَّي المعادلة ينبغي تجريد العالم الواقعي بإعداد مخطط مفهومي. وهذه حقيقة تُطالعنا بها "نانسي فريزر"، فمن خلال التَّمييز بين إعادة التَّوزيع والاعتراف، أي عبر إضاءة منطقهما الخاص تُسهم في حلّ بعض المعضلات السِّياسية.

تتَّخذ "فريزر" كنقطة انطلاق فحص بعض تعقيدات الحياة السِّياسية ما بعد الاشتراكية (بغورة، 2012، صفحة 120)، إذ تتمحور تيارات اجتماعية عديدة – بعد أن فقد صراع الطَّبقات مركزيته- حول الاختلاف، فمطالب التَّعبير الثقافي تتداخل مع مطالب التَّعبير الاقتصادي، بيد أنَّنا نشهد تنامياً أكثر للمطالب القائمة على الهويَّة في الوقت الَّذي تتلاشى منظوريات إعادة التَّوزيع (Fraser, 2012, p. 5). هذا الوضع أَفْرَزَ مجالاً سياسياً معقداً، يحتوي على شكلين من التَّصورات العامَّة للاعدل، الأوَّل: لا عدالة سوسيو-اقتصادية وهي نتاج البنية الاقتصادية للمجتمع، وتتجلَّى من جهة عبر صُورِ الاستغلال المختلفة مثل الحصول على ثمرة عمل الآخرين، ومن جهة ثانية في التَّهميش الاقتصادي، مثل الفقر وعدم القدرة على شغل إلاَّ إلى وظائف مهينة وزهيدة الأجر.

2- علاج اللاعدل: بين التَّصحيح والتَّحويل:

تقترح "فريزر" التَّميز بين سبيلين لعلاج اللاعدل هما: "العلاجات التَّصحيحية " أو "التصويبية" " remèdes correctifs" والعلاجات التَّحويلية" "remèdes transformateurs"، وتسعى من خلال هذا التَّميز إلى اختبار كيفية اشتغالهما توازياً مع إعادة التَّوزيع والاعتراف (Fraser, 2005, p. 31).

تستهدف العلاجات التَّصحيحية تصويب ما يفضي إليه التَّنظيم الاجتماعي من تفاوت دون علاج أسبابه العميقة وملامستها. أما العلاجات التَّحويلية فتستهدف الأسباب العميقة، والتَّعارض بينهما هو التَّعارض بين الأعراض والأسباب لا بين التَّغير التَّدريجي والتَّحوُّل الجذري (بغورة، 2012، صفحة 132). وأثر هذا التَّميز المقتضب عمدت "فريزر" إلى تطبيق هذين العلاجين على نمطين من اللاعدالة لاستخلاص أنجعهما: اللاعدالة الثَّقافية واللاعدالة الاقتصادية. أما الأولى، تتواشج العلاجات التَّصحيحية الخاصة بهذا النَّوع من اللاعدالة عادة مع ما تدعوه "نانسي فريزر" بـ"التَّعدد الثَّقافي الرَّسمي"multi culturisme officielle". يسعى ممثلوا هذا التَّوجه إلى وضع حدٍّ لعدم الاحترام عبر ردِّ الاعتبار للهويات الجماعية الَّتي تمَّ الحطّ بصورة غير منصفة من قيمتها، ويتركون في الوقت نفسه مضمون هاته الهويات ونظام الاختلاف الهوياتي الَّذي تقوم عليه على حاله دون المساس به أو تغييره. أما العلاجات التَّحويلية فتقترن عادة بالتَّفكيك، وغرضها وضع حدٍّ لعدم الاحترام بتحويل بنية التَّقييم الثَّقافي، وسبيلها إلى ذلك خلخلة الهويَّات والاختلافات الحاصلة

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

بينهما، وهذه العلاجات التَّحويلية لا تسمح بتطور الاحترام الذَّاتي لأفراد الجماعات الَّتي تفتقر إليه فحسب، بل تعمل على تغيير المعنى الَّذي لدى كلّ فرد عن ذاته (Fraser, 2005, p. 31).

لتوضيح هذا التَّمييز تتوسل "فريزر" بمثالين: الجنسانية المُمْتهنة واللاعدالة الاقتصادية. بالنِّسبة للجنسانية الممتهنة تترافق العلاجات التَّصحيحية لكراهية المثيل "l'homophobie" والجنس المختلف "l'hétérosexisme" عادة بحركة المثليين الَّتي تروم إعادة تثمين الهويَّة المثلية، بينما تهدف العلاجات التَّحويلية المنصهرة مع حركة الشواذ mouvements qeer إلى تحطيم ثنائية: مثلية/ جنسانية مختلفة. فبينما تبحث الحركة الهوياتية المثلية عن تثمين الاختلافات الموجودة بين الجماعات المثلية والحفاظ عليها، تبحث حركة الشَّواذ عن زعزعة استقرار هذه الاختلافات أطول مُدَّة ممكنة. وبعبارة أخرى، حيثما تميل العلاجات التَّصحيحية عن طريق الاعتراف إلى تثبيت الاختلافات، تستهدف علاجات التَّحويل زعزعة استقرارها لفتح إمكانات جديدة (Fraser, 2005, p. 32).

لننتقل إلى المثال الثاني، أعني نموذج اللاعدالة الاقتصادية. عادة ما اقترنت العلاجات التَّصحيحية - من النَّاحية التاريخية- بدولة الرِّعاية اللِّيبرالية، وتُطبَّق بغرض تصحيح نتائج التَّوزيع الفريد على أن تترك البنية الاقتصادية ثابتة. وبالجملة تستهدف زيادة قدرة الجماعات الاقتصادية الاستهلاكية دون المساس بتنظيم نسق الإنتاج. وفي المقابل اقترنت العلاجات التَّحويلية تاريخيا بالاشتراكية، واستخدمت لعلاج التَّوزيع الفريد بتحويل البنية الاقتصادية. وهذا النَّوع من العلاج لا يُصْلِح –من خلال إعادة تنظيم علاقات الإنتاج- قوى الإنتاج فحسب بل يُحوِّل القسمة الجماعية للعمل وشروط وجودها. ففي حالة الطبقة المستغلة، نلفي في إعادة التَّوزيع التَّصحيحي نوعين من تحويل المداخيل والإيرادات: الأولى: برامج الضمان الاجتماعي الَّتي تتكفل بجزء من تكاليف إعادة الإنتاج الاجتماعي بالنسبة لمن يمتلكون عملاً قاراً وعمال المؤسسات الكبرى. الثَّانية: المساعدة الاجتماعية القائمة على التَّحقق من الإيرادات، وتُقدِّم مساعدات مُوجَّهة إلى البطالين الَّذين ينتظرون الحصول على منصب عمل. وهذه التَّصحيحات برأي "فريزر" لا تزيل الاختلافات الطبقيَّة بل تُقوِّيها وتدعمها وتعيد تشكيلها، وما تتركه من أثر لا يزيد على تحويل الاهتمام عن تقسيم الطَّبقات؛ بين طبقة العمال وأصحاب رؤوس الأموال، لتعيد توجيهه نحو تعميق الشَّرخ داخل طبقة العمال بين من يمتلكون عملاً ومن يفتقرون إليه (Fraser, 2005, p. 33). ولا غرابة في أن برامج المساعدة الاجتماعية لا تتوجَّه نحو الفرد بالمساعدة فحسب بل العدائية أيضاً؛ فبينما تُقدِّم هذه العلاجات للفرد مساعدات ماديَّة ضرورية فهي تُسهم في توثيق الاختلافات الَّتي بوسعها

أن تقود إلى الصِّدام، ولسوف يتبين لنا إذاك أن هاته المقاربة، ولئن كانت تهدف إلى علاج اللاعدالة الاقتصادية فهي تترك البنى العميقة للا مساواة بين الطَّبقات ثابتة دون تغيير. وهذا ما يُسهم برأي "فريزر" في تكوين صورة دونية عن الطَّبقات المستضعفة والمتضرِّرة باعتبارها طبقة جشعة في حاجة دائماً إلى المساعدة (Fraser, 2005, p. 33). وقد تظهر غالباً في صورة الجماعة ذات الامتياز؛ تحصل على معاملة خاصَّة وهِبَاتٍ لا تستحقها، وبالجملة، يمكن لهاته المقاربة الَّتي تهدف إلى تقويم لا عدالة التَّوزيع أن تستحيل في النِّهاية إلى النَّقيض المفترض، أعني لا عدالة الاعتراف (Fraser, 2005, p. 33).

وبأيِّ حال بوسعنا أن ندرك -من خلال المقارنة بين هذا المنطق والعلاجات التَّحويلية الخاصة بلاعدالة الطَّبقات- أن الأخيرة تُشكِّل أنساقاً اجتماعية كونية عالمية، تحاول أن تضمن للجميع الحصول على منصب عمل من خلال فصل العمل عن إشباع الحاجات الضرورية. وبتوجُّهها هذا تنزع إلى تقليل الاختلافات الطبقية. وعليه تُقلِّص العلاجات التَّحويلية من اللا مساواة الاجتماعية دون أن تخلق طبقة معيبة من أشخاص ضعاف يُقدَّمون على أنهم انتهازيون يستغلون كرم وسخاء المجتمع. على ذلك من الواضح أن العلاجات التَّحويلية تميل إلى تفضيل التَّضامن والتَّبادل داخل علاقات الاعتراف المتبادلة. ومثل هاته المقاربة -ولئن كانت تهدف إلى علاج لا عدالة التَّوزيع- فإنها تُسهم في علاج لا عدالة الاعتراف (Fraser, 2005, p. 34). إذ تفترض إعادة التَّوزيع التَّحويلية، تماماً مثل إعادة التَّوزيع التَّصحيحية، تصوُّراً كونياً للاعتراف وهو القيمة الأخلاقية الفعلية للأشخاص. لكن، بينما يكون للعلاجات التَّصحيحية أثراً فاسداً بتقوية الفروقات بين الطَّبقات، تُحاول العلاجات التَّحويلية محوها. فضلاً عن ذلك، تُنْتِجْ المقاربتان اختلافات ديناميكية على مستوى الاعتراف، فمن جهة تفضح إعادة التَّوزيع التَّصحيحية الأشخاص المبخوسين والأقل مركزاً وتضيف إذاك إلى امتهان الفقر امتهان عدم الاعتراف. وعلى العكس تماماً، يمكن للعلاجات التَّحويلية تفضيل التَّضامن، وتساعد على حلِّ بعض صور الامتهان الخاصَّة بعدم الاعتراف (Fraser, 2005, p. 35).

المخرج، مثال النَّوع والعرق:

يبدو من النَّظرة الأولى أن زوجين من العلاجات واعدين على نحو خاص، فسياسات إعادة التَّوزيع التَّصحيحية الخاصة بدولة الرِّعاية الليبرالية تظهر على أنها نقيض سياسات الاعتراف التَّحويلية المفضلة من قبل التَّفكيكية. وبالكيفية نفسها تظهر السياسات التَّحويلية الخاصة

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

بإعادة التَّوزيع الاشتراكية على أنَّها مناقضة للتَّعدد الثَّقافي الرَّسمي، وبينما تُحاول الأولى محو الاختلافات الاجتماعية وزعزعتها، تعمل الثَّانية على تقويتها وتمثينها.

خلافاً لذلك يفتح الزَّوجان من العلاجات منظوريات واعدة. يبدو أنَّ السِّياسات التَّصحيحية لإعادة التَّوزيع الخاصَّة بدولة الرِّعاية الليبرالية مُوائمة لسياسات الاعتراف التَّصحيحية الخاصة بالتَّنوع الثَّقافي الرَّسمي، فالاثنان يميلان إلى تفضيل الاختلافات الاجتماعية. وبالكيفية نفسها تبدو سياسات إعادة التَّوزيع التَّحويلية موائمة لسياسات الاعتراف التَّحويلية الخاصة بالتَّفكيك، لأنَّ الاثنتين تحاولان التَّقليل من الاختلافات(Fraser, 2005, p. 36) . والمثال النَّموذجي الَّذي يُبرِّر هذه الفرضيات هو الجنس والعرق. ولنتذكر ههنا أن الأمر يتعلَّق بالاختلافات بين الجنسين الَّتي تتدخل فيها اللاعدالة الاقتصادية والثَّقافية، والَّتي ينتج عنها احتياج الأشخاص التَّابعين بناء على النَّوع والعرق إلى إعادة التَّوزيع والاعتراف في الوقت نفسه. وهما موضوعان نموذجيان يعكسان بامتياز معضلة إعادة توزيع / اعتراف (Fraser, 2005, p. 36).

ما يهمنا بداية في تحليل "نانسي فريزر" هو التمييز بين الجنسين، ولسنا هنا بصدد دراسة شاملة لهذا البُعد في فلسفتها، إنَّما حسبنا استنباط مظهر التَّشابك بين النَّموذجين العلاجيين، أعني بين إعادة التَّوزيع والاعتراف التَّصحيحيين. يتجلَّى علاج الظُّلم الاقتصادي الَّذي يطال المرأة من منظور إعادة التَّوزيع التَّصحيحية في ضمان فرص مُتكافئة للولوج إلى الوظائف وإلى التَّكوين. أما الاعتراف التَّصويبي فيهدف إلى تقويم اللاعدالة الثَّقافية الَّتي تضع المرأة في أدنى السُّلم الاجتماعي بالدِّفاع عن الحركات النِّسوية الثَّقافية وضمان الاحترام للمرأة وتثمين مركزها الثَّقافي (Fraser, 2012, p. 69).

وبالرَّغم مما تُبديه هذه المقاربة من مظاهر واعدة فإنَّها تطرح –في المقابل- مشكلة مُؤدَّاها: لا تبلغ إعادة التَّوزيع التَّصحيحية المستوى العميق الَّذي يجعلها تُغيِّر بنية الاقتصاد السِّياسي على نحو يعتمد على الجنسين بشكل منصف. فهي، أي إعادة التَّوزيع التَّصحيحية، لا تُنافح ضد التَّمييز الجنسي بين عمل أو وظيفة بمقابل أو غير مقابل، أو ضد التَّقسيم الجنسي لعمل بمقابل، إنَّها تترك، بالأحرى، البنية الَّتي تنتج اللامساواة الجنسية قائمة على حالها دون المساس بها؛ لجهة أنَّها لا تنتهي إلى التَّمييز بين الجنسين فحسب، ولكنها تُظهر النِّسوة على أنَّهن عاجزات وشريهات في حاجة دائماً إلى امتيازات ومساعدات. وبالمحصلة تُفضي المقاربة الَّتي تستهدف تصويب لاعدالة التَّوزيع -في نهاية المطاف- إلى لاعدالة الاعتراف (Fraser, 2012, pp. 218-219)، وهنا مكمن المفارقة.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

وتزداد المشكلة تعقيدا عندما نضيف إليها الاعتراف التَّصويبي الخاصّ بالنَّزعة النِّسوية الثَّقافية. وهذه المقاربة التي تعمل على ترسيخ الخصوصية الثَّقافية للنِّسوة والتأكيد على اختلافهن تأتي عل غفلة منها بنقيض ما تقصده، فعوضا من ترقية مكانة المرأة داخل المجتمع بحسب خصوصيتها الثَّقافية فهي تعمل على تغذية الشعور بالبغضاء تجاههن أكثر فأكثر (Fraser, 2005, pp. 37-38).

أما الطريق الواعد الثاني فيروم التوليف بين إعادة التَّوزيع التَّحويلية والاعتراف التَّحويلي. تتوافق إعادة التَّوزيع التَّحويلية مع النِّسوية الاجتماعية. بينما يتواءم الاعتراف التَّحويلي مع التفكيك النسوي الَّذي يُوظَّف في تفكيك المركزية الذكورية l'androcentristes عن طريق خلخلة ثنائيات الجنس. زيادة على ذلك تجمع هذه المقاربة بين السياسة الاقتصادية النِّسوية الاجتماعية وبين السياسة النِّسوية الثَّقافية التفكيكية (Fraser, 2005, p. 38) .

تطرح هذه المقاربة –خلافاً للأولى- مشكلات أقلّ حدَّة: فالهدف بعيد المدى للنسوية التفكيكية هو التأثيل لثقافة تستبدل ثنائيات الجنس الهرميَّة (ذكور في أعلى الهرم ونساء في أسفله .....الخ) بشبكة اختلافات متقاطعة ومتفاعلة فيما بينها. هذا الهدف يتواءم مع هدف إعادة التَّوزيع التَّحويلية للنسوية الاجتماعية، وإذاك نلفي أن التفكيك يتعارض مع الاختلافات المترسِّبة بين الجنسين داخل نظام الاقتصاد السِّياسي غير العادل المبني على التَّمييز الجنسي (Fraser, 2012, pp. 180-181). وفي الجملة، إن هذه النَّظرة اليوتوبية عن ثقافة أين يتم تشكيل الهويَّة والاختلاف وتفكيكهما بكل حرية ليست ممكنة إلا داخل فضاء مبني على أسس عدالة اجتماعية منصفة للجميع.

زيادة على ذلك لا تُغذي هذه المقاربة، باعتبارها استراتيجية للعبور أو الانتقال –خلافاً للمقاربة التَّصويبية) الشعور بالكراهية والبغضاء تجاه النسوة، وهذا وجهها الايجابي. وإذا لامسنا بعض النقائص فيها فتتجلي بالأحرى كم تقول "نانسي فريزر" في: "كون السياسة الثَّقافية النِّسوية من جهة والسِّياسة النِّسوية الاقتصادية الاجتماعية من جهة ثانية، متباعدتان عن المصالح المباشرة وهوية أغلب النساء كما تكونت في السِّياق الثَّقافي الحالي" (Fraser, 2005, p. 38).

والشَّيء نفسه يصدق بالنِّسبة للعرق. تهدف إعادة التَّوزيع التَّصحيحية إلى تقويم اللاعدالة العرقية داخل مجال الاقتصاد وتتَّخذ شكل الفعل الايجابي الَّذي يضمن للسُّود فرص متكافئة من أجل الولوج إلى الوظائف والى التكوين دون المساس بطبيعتهم وهويتهم. ولسنا هنا بصدد تحليل

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

مستفيض لهذا النَّموذج الثَّاني، وحسبنا في هذا السِّياق الاكتفاء بالنموذج الأوَّل لما حقَّقه من أداء للغرض الذي كنَّا نرومه من توظيفه.

تفصيل ما أجمل أضحت المعضلة إعادة توزيع/ اعتراف أمراً واقعاً لا نملك إلاَّ مواجهتها والتَّصدي لها، بيد انه كما تقول "نانسي فريزر": "لا وجود لممارسة نظرية تسمح بإزالتها أو حلّها أو التَّقليص منها ... ولا يسعنا إلا إيجاد مقاربات تقلص من التَّوتر بين إعادة التَّوزيع والاعتراف حينما يتتابع هاذين الهدفين تزامنيا" (Fraser, 2005, p. 40).

لذلك تشكِّل كلّ من الاشتراكية على المستوى الاقتصادي والتَّفكيك على المستوى الثَّقافي الصيغة المثلى لتقليص حدَّة المعضلة في حالة الجماعات المختلطة مثل الجنس والنوع.

تُطلق "فريزر" على طريقتها في علاج اللاعدالة اسم "إستراتيجية الإصلاح غير الإصلاحي" " la réforme non réformiste" وهي تشتمل على بعدي العدالة الاعتراف/ إعادة التَّوزيع. بيد أنَّه يمتنع تطبيقها في صورة الإضافة، وبعبارة أخرى، لا يكفي تطوير إستراتيجية من هذا النَّوع، واحدة للاعتراف وأخرى لإعادة التَّوزيع، لأنَّها تتعامل مع البعدين كما لو كانا منفصلين في الوقت الَّذي هما مترابطان بإحكام. إنَّ الحلّ كما تراه "فريزر" يتمثل في التقاء الحلول، أي استخدام الإجراءات الخاصَّة ببعد من أبعاد العدالة لعلاج الظُّلم المرتبط بالبعد الآخر، وبعبارة أخرى استعمال إجراءات إعادة التَّوزيع لتقويم غياب الاعتراف، وإجراءات تعود إلى الاعتراف لعلاج إعادة التَّوزيع الفريدة (Fraser, 2005, p. 101).

3- العدالة الاجتماعية: ازدواجية الأبعاد ومبدأ المناصفة التشاركية:

انتهينا أعلاه إلى أنَّ أكثر ما جلب انتباه "نانسي فريزر" هو تمركز جلّ الحركات الاجتماعية المعاصرة حول نمطين متمايزين من الرِّهانات: إعادة التَّوزيع والاعتراف. ورأينا أن أغلب الحركات الاجتماعية الكلاسيكية المناهضة للاستغلال والتَّهميش السوسيو-اقتصادي ترفع مطالب مرتبطة بالتَّوزيع غير العادل للموارد والثَّروات، وهذا شأن الحركات العُمَّالية في نضالها المستمر ضدّ الرَّأسمالية، والدُّول النَّامية أو الفقيرة من خلال المطالب المُندِّدة باللا مساواة شمال جنوب. في موازاة هذا التَّوجه شهدنا ولا نزال انبثاق -منذ بعض العشرات من السِّنين- كوكبة من الحركات الاجتماعية ترفع مطالب ذات طابع ثقافي أكثر عبر نقد إخضاع بعض الجماعات، أو المُمارسات للمعايير الثَّقافية المهيمنة. فعادة ما استخدم مصطلح سياسة الاعتراف للدَّلالة على الاهتمام بهذه الكوكبة الجديدة مثل النَّزعة "النِّسوية" "Féminisme"، ومطالب بعض الأقليات الأخلاقية والثَّقافية والجنوسية (Fraser, 2005, p. 163).

تأخذ ازدواجية الرِّهان على المستوى السِّياسي كما تقول "نانسي فريزر": "صورة الثنائية القطبية: تتجلَّى هاته الأخيرة من خلال الحذر المتبادل الَّذي يُغذِّيه اليسار الثَّقافي واليسار الاجتماعي، وهو حذر قديم لأنه يُميِّز قبلاً العلاقات بين حركات العمال ومطالب الوطنيين في فجر القرن العشرين. تبدو هذه الثُّنائية القطبية حاضرة أيضاً على المستوى النَّظري: يُتَرْجَمُ هذا الحضور من خلال المشاركة المؤثرة بين التحاليل الاجتماعية المتمركزة حول المسائل السوسيو-اقتصادية وأخرى متمركزة حول دراسة التَّحولات الثَّقافية، أو بين المقاربات التَّوزيعية للعدالة والمنظوريات المعيارية المتمحورة حول إشكالية تشكيل الهوية" (pourtois, 2009, p. 164).

من الواضح أنَّ هذا الجانب النَّظري هو الَّذي جلب انتباه "نانسي فريزر"، إذ تُميِّز في لدنه بين المستوى الوصفي والتَّفسيري للنَّظرية الاجتماعية والمستوى المعياري للفلسفة الأخلاقية. وفي الحالَّتين ينبغي أن تتمفصل وجهة نظر التَّوزيعي-السوسيو اقتصادي مع وجهة نظر الاعتراف-الثَّقافي. يسمح هذا التَّصور المزدوج إعادة توزيع- اعتراف- بتجاوز النَّزعة الاختزالية للمقاربات الاقتصادية، وبمصطلحات الطبقية، الرأسمالية من جهة، ومن جهة أخرى المقاربات الثَّقافية بمصطلحات المكانة.

ما يهمنا هنا هي المقاربة الفلسفية الأخلاقية، وفي هذا المستوى ينبغي أن يُنظر إلى الازدواجية التَّصورية إعادة توزيع- اعتراف كأساس لتصوُّر مزدوج الأبعاد للعدالة الاجتماعية (pourtois, 2009, p. 164).

بوسعنا تلخيص الأطروحة الجوهرية الَّتي دافعت عنها "نانسي فريزر" على النَّحو التَّالي: لا ينبغي الاختيار في نظريَّة العدالة بين نموذج الاعتراف أو إعادة التَّوزيع، بل أن نضع في الاعتبار أنَّ ثمَّة وجهان جوهريان للعدالة الاجتماعية لا يقبلان الاختزال. وتتعارض هذه الأطروحة، إذاك، مع من ينافحون عن إمكان أن يكون الاعتراف مطلبا للعدالة، ومن يعتبرونه كملكية للتَّوزيع. فحتى يتسنى إدماج وجهة نظر الاعتراف وإعادة التَّوزيع داخل إطار تصوُّر متكامل ثنائي الأبعاد للعدالة ينبغي رفض هاته النَّزعة الاختزالية.

تقوم العدالة الاجتماعية كما تصورتها "نانسي فريزر" على مبدأ جوهري هو المناصفة التشاركية "participation paritaire" داخل جميع مناحي الحياة الاجتماعية. بيد أن المناصفة التشاركية تفترض في الوقت نفسه شكلاً من الاعتراف بكل فرد من المجتمع وقدرته على الولوج دون تمييز إلى الموارد المادية. وبعبارة أدق تقوم العدالة الاجتماعية عندها على شرط موضوعي وآخر بينذاتي. ومقتضى الشَّرط الموضوعي هو، أوَّلاً: توزيع الموارد المادِّية بطريقة تسمح للمشاركين

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

التَّمتع بالاستقلالية وإمكانية التَّعبير عن الذَّات. ثانياً: منافحة كل أشكال اللامساواة الماديَّة والتَّبعية الاقتصادية الَّتي تقف عائقاً أمام المناصفة التشاركية". أما الشَّرط البيناتي فيقتضي وجود احترام مساو لكل المشاركين ويضمن لهم تكافؤ الفرص في البحث عن المكانة الاجتماعية (pourtois, 2009, p. 165).

حتى نفهم دلالة هذا المصطلح مزدوج الأبعاد للعدالة ومن ثم تبريره، من المهم أن نعمل على الانزياح داخل المقاربة الإشكالية للاعتراف، وهذه الأطروحة الثانية لـ"نانسي فريزر" ومؤداها: لا ينبغي اعتبار الاعتراف داخل التَّأمل المعياري حول العدالة الاجتماعية كشرط لتحقيق الذَّات أو لتشكيل الهويَّة الفردية l'identité individuelle، لأنَّ الأمر يتعلَّق بالأحرى بتحليل الاعتراف كشرط للمناصفة التشاركية داخل الحياة الاجتماعية. وهذه الأطروحة هي الَّتي ينبغي الدِّفاع عنها لأنَّها تؤسس لأطروحة الازدواجية المعيارية وأطروحات أخرى تغرف عنها (بومنير، 2017، صفحة 118).

تروم جل الأعمال النِّظرية المعاصرة لأعمال "نانسي فريزر"، خصوصاً أعمال "شارل تايلور" و"اكسيل هونيت"، التَّفكير في العناصر أو التَّضمينات السِّياسية للاعتراف، وهو أمر ظاهر في لجوئهما إلى تبنِّي الأطروحة الَّتي تجعل من الاعتراف أساساً جوهرياً لتكوين الهويَّة الفردية. أكَّد "شارل تايلور" أن انفتاح أو بالأحرى ازدهار الفرد داخل الجماعة يتطلَّب شكلاً من التَّأكيد الاجتماعي أو الاعتراف من قبل أفراد آخرين ذوي مكانة كيما يتبوأ هو الآخر موقعاً داخل المجتمع. ومن جهته اعتبر "اكسيل هونيت"، عبر الانطلاق من تحليله لتجارب الاحتقار Mépris، أن اندماج الفرد يكمن في إمكانية تطوير علاقة مع الذَّات، وهذه الأخيرة تفترض وجود علاقات اعتراف تتخذ أشكالا مختلفة هي الحب والاحترام والتَّضامن قياسا إلى أبعاد العلاقة مع الذَّات المتعلقة بـ: الثقة في النفس واحترام الذات وتقدير الذات(honneth, 2000, pp. 218-223) ، وينبغي على سياسة الاعتراف أن يكون لديها، من وجهات النَّظر هاته، كطموح أن تضمن لكل فرد فرصاً متكافئة لتكوين هويته وذلك بحماية قواعد الاعتراف الاجتماعية الضَّرورية لهذا الغرض. هكذا كان "تايلور" يدافع في هذا المستوى من الأفكار عن معايير وإجراءات حماية الهويَّات الثَّقافية. أمَّا "اكسيل هونيت" فقد أكَّد من جهته على أهمية المشاركة في التَّقسيم الاجتماعي للعمل كشرط للاحترام الاجتماعي ومن ثم كنتيجة احترام الذَّات (pourtois, 2009, p. 166).

تكمن أصالة موقف "نانسي فريزر" في التَّخلي عن هاته الرُّؤية الهوياتية للاعتراف، لتؤسِّس بدلاً عنها نظرة جديدة تقوم على المكانة الاجتماعية le statut social: ينبغي استكناه الاعتراف كشرط ضروري لتبوء مكانة اجتماعية تسمح بمناصفة تشاركية في الحياة الاجتماعية (بغورة، 2012،

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

صفحة 125). بعبارة أخرى، يغيب الاعتراف حينما تمنع النَّماذج الثَّقافية المُؤسسة Institutionnalisés الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع من التَّمتع بمكانة اجتماعية تجعلهم يُشاركون كأنداداً لكل الأفراد أو الجماعات الأخرى داخل الحياة الاجتماعية. وفي مثل هاته الحالة فقط يُعتبر غياب الاعتراف كنوع من اللا عدل.

من وجهة النَّظر هذه لم تعد المعاناة النَّفسية أو المضايقات الهوياتية المعيشة من قبل الجماعات كما كانت من قبل شكلاً من اللاعدل أو الجور، بل أضحت ذات صلة بشروط تحقيق الذَّات والبحث عن الحياة السَّعيدة. لذا لم تعد القوى العمومية تتدخل –داخل المجتمع اللِّيبرالي الحديث- في هذا المجال، وهي مطالبة أن تضمن للأفراد شروط استقلالية متساوية للمشاركة داخل الحياة الاجتماعية. وعليه تعتبر إعاقة هاته المشاركة بما هي غياب الاعتراف كظلم يتطلّب إجابة سياسية (pourtois, 2009, p. 167).

يُمكننا أن نلمح في هذه الزَّحزحة الَّتي أجرتها "نانسي فريزر" نتيجة مُهمَّة تتعلَّق بسياسات التَّعدّدية الثَّقافية. وخلافاً لموقف "تشارلز تايلور" لا تعتبر حماية الأشكال الثَّقافية المُهدّدة أو الأقليات سوى نتيجة ضرورية لسياسة الاعتراف. دون شك يمكن أن يختبر فقدان أو زوال بعض الممارسات الثَّقافية بألم من طرف من كانوا ضحايا له، ويمكنه أن يولّد ألاماً نفسية بسبب عملية عدم الانخراط أو التَّفسخ الَّذي يترتب عليه. في الواقع لا يُمكننا تقدير إلى أي مدى يكون هذا الأمر ظلماً، على نحو تستجيب له سياسة حماية الأشكال الثَّقافية المهددة (pourtois, 2009, p. 167). لا ترفض "ناسي فريزر" مثل هاته السِّياسات الخاصَّة بالتعدديَّة الثَّقافية جملة واحدة، ولكنها غير مُبرَّرة من وجهة نظرها إلاَّ حينما تكون ضرورية لضمان شروط المناصفة التشاركية في الحياة الاجتماعية.

زيادة على ذلك يمكن أن يُسهم تفعيل تُراث الأقليات الثَّقافية وحمايته، في الصِّراع ضد أشكال الاحتقار والرَّفض تجاههم، والَّذي يمنعهم من أن يعاملوا كأنداد داخل التفاعلات الاجتماعية أو الولوج إلى بعض الوظائف أو المناصب. وعلينا إدراك أن ضمان المكانة المساوية في حالات أخرى يتطلَّب عدم الأخذ في الاعتبار الاختلافات الثَّقافية، مثلاً منافحة كل ما من شأنه أن يُولِّد تمييزا في عملية التوظيف أو التشغيل، وأحيانا تفكيك التمثيلات الثَّقافية التقليدية خصوصاً عندما تُمارس التَّمييز ضدّ النِّساء. هكذا تتضمن مقاربة الاعتراف مفهومة بمصطلحات المكانة تبريراً حذراً كثيراً من سياسات التَّعددية الثَّقافية، والَّتي تتجلَّى من خلال امتيازين: فهي تتجنب من جهة، أي مقاربة الاعتراف، أثار التشيؤ والانغلاق الهوياتي الناتجان عن مقاربات متمحورة على نحو خاص

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

حول الحفاظ وحماية الهويَّات (بغورة، 2012، صفحة 122). ومن جهة أخرى، يُقلِّص الاعتراف منظوراً إليه كجزء ضمن المناصفة التشاركية من فرص الصِّراع بين المتطلبات البينذاتية والمتطلبات الموضوعية للعدالة الاجتماعية التَّوزيعية (pourtois, 2009, p. 168).

والنتيجة يمنح هذا الانتقال النَّظري الَّذي أنجزته "نانسي فريزر" لمطالب الاعتراف إطاراً يُعيد لها مكانتها الصَّحيحة ضمن عالم ينبغي أن تشغل مسألة الولوج إلى الموارد الماديَّة على الأقل بال كلّ من يهتمون بتحقيق العدالة الاجتماعية. وخطر المقاربات الهوياتية هو تجاهلها لهذه المسألة المركزية الَّتي كثيراً ما تنظر إليها كمسألة ثانوية، تحديداً كما فعل "أكسيل هونيت" في قراءته للصِّراعات السوسيو-اقتصادية كصراعات من أجل الاعتراف. فمن جهة، تقوم مطالب الاعتراف على اعتبارات هوياتية تتضمَّن إشارات إلى تصورات متمركزة حول الحياة السَّعيدة، بينما تستبعد مطالب إعادة التَّوزيع، من جهة أخرى، مثل هاته الإحالة باستنادها إلى تصور خاص للعدل يقوم على الاحترام المتكافئ للاستقلالية. وعليه تضعنا هذه الإحالة المزدوجة أمام معضلة تجعلنا نرفض الأولى ونعتمد الثانية، وهي تتجلَّى حينما تنخرط مطالب الاعتراف في صراع مع مطالب إعادة التَّوزيع. وخلافا لذلك تسمح المقاربة المعتمدة على المكانة أو الوضع الاجتماعي لمطالب الاعتراف كما لمطالب إعادة التوزيع الإحالة إلى القاعدة المعيارية المشتركة الخاصَّة بالمناصفة التشاريكية، وهي قاعدة مقبولة من طرف كل الأفراد مهما كانت لديهم تصورات مختلفة عن الحياة السعيدة. وبهذه الطريقة بوسعنا تجنب الإحراج التالي: إمَّا قبول كل طلبات الاعتراف الهوياتية كيما لا نخاطر بمجانبة العدالة السوسيو-اقتصادية، أو التَّخلِّي عن الأخذ على محمل الجد أيُّ شكل من الاعتراف حتى لا نُخاطر بغض النَّظر عن اللاعدالة الَّتي تخلفها (pourtois, 2009, p. 168).

4- مبدأ المناصفة التشاركية وحدود النموذج الليبرالي البرجوازي عن الفضاء العمومي:

استهلت "نانسي فريزر" حديثها عن الفضاء العمومي -في كتابها "ما العدالة الاجتماعية"- متوسلة بنظرية "هابرماس" عن الفضاء العمومي لنقد مقولة "انتصار الديمقراطية الليبرالية" و"نهاية التاريخ" كما راج تدولهما في نهاية الثمانينيات، إذ يبقى برأيها الكثير مما يمكن قوله حول الديمقراطية السائدة فعلا، وكل من يروم تأسيس نظرية نقدية غرضها رسم حدود الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي المتأخر سيجد ضالته، لا مشاحة، في كتاب "هابرماس" "الفضاء العمومي" 1962 "L'espace public". وناسي فريزر "لم تحد هي الأخرى عن هذا المنطلق، فتحليلها المعياري لمبدئها عن المناصفة التشاركية يسترشد بنقد هابرماس للفضاء العمومي البرجوازي المفتوح معتبرة

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

أن "مفهومه الَّذي طوَّره في هذا الكتاب بمثابة المعين التصوري الَّذي يعينها على حلحلة المشكلات الَّتي تطرحها" .(Fraser, 2005, p. 109) تنظر فيلسوفة النِّسوية إلى الفضاء العمومي"، أو فضاء البين، باعتباره المجال الخصب الَّذي يكتمل فيه مبدؤها عن المناصفة التشاركية، إذ يشير المفهوم إلى فضاء سائد في المجتمعات الحديثة تتحقق في لدنه المشاركة السِّياسية عن طريق وسيط اللغة، وهو فضاء للمجادلة، يتناقش فيه المواطنون حول قضاياهم المشتركة بما هو مجال ممأسس للتبادل الخطابي، أو بحسبانه، نظرا لخلوه تماما من كل إكراه، نموذج الخطاب العقلاني حول القضايا العمومية. لذلك من المفترض أن يكون النقاش مفتوحا للجميع يشاركون فيه ويتجادلون ندًّا للنِّد دون حسيب أو رقيب، على نحو توضع المصالح الشخصية والتفاوتات في المكانة والوضع الاجتماعي بين قوسين. ونتيجة مثل هذا النقاش من المفترض أن تشكل "الرأي العام" " l'opinion publique" بما هو توافق عقلاني هدفه الخير المشترك. بيد أن هذا النموذج الليبرالي عن الفضاء العمومي، كما يرى "هابرماس"، بما هو فضاء مفتوح يمكن للجميع الانخراط فيه، لم يتحقق أبداً من الناحية العملية، وتحديدا فيما يتعلق بالولوج الحرّ إليه (بغورة، 2012، صفحة 149)، لجهة أن فكرة الانفتاح واحدة من الدلالات المركزية لمعيار العمومية. وعند هذه النقطة بالذات تتفق "نانسي فريزر" مع "هابرماس"، فبرأيهما لم يتحقق أبدا الانفتاح الكامل الَّذي يدعيه الجمهور البرجوازي، وكعادتها تحاجج عن موقفها بالعودة إلى نموذجها المفضل وهو النِّسوية، فالكثير من النسوة في كل الطَّبقات وفي الجَّمعات الاثنية أُسْتُبعدت من المشاركة الرَّسمية في الحياة السِّياسية بالاعتماد على مقياس المكانة داخل النَّوع. وموازاة مع ذلك مورس الإقصاء من السياسة على الرِّجال بالاعتماد على مقياس آخر هو الملكية. فضلاً عن استبعاد الرجال والنسوة معا في الكثير من الحالات داخل الجماعات العرقية -مهما كانت مكانتهم أو الطبقة الاجتماعية الَّتي ينتمون إليها- بالاعتماد على معيار العنصرية. لذا تضع "نانسي فريزر" على عاتقها معالجة العوائق الَّتي تمنع من التَّحقق العملي التام لنموذج انفتاح الفضاء العمومي البورجوازي (Fraser, 2005, p. 110).

في سعيها لتحقيق هذا المبتغى تعترف "فريزر" بعدم كفاية المقاربة الَّتي نطلق عليها المقاربة المثالية، ومقتضاها: أن تحقيق النموذج المثالي بشكل تام غير منقوص أمر ممكن، وهي مسألة وقت حتى يتم إلغاء الإقصاء الشكلي المؤسس على النوع والملكية والعرق (Fraser, 2005, p. 120). ولئن بدت هذه المقاربة في الظاهر على أنها مقنعة فمع ذلك لا تكفي لاستيعاب الدلالة الحقيقية للانفتاح داخل الفضاء العام. ينبغي ألا نختزله عند مجرد حضور أو غياب الإقصاء الشكلي، بل زيادة على ذلك لابد من دراسة عمليات التفاعل الخطابي في لدن الفضاء العمومي المفتوح شكليا للجميع. إن الحديث عن

الفضاء العمومي يتطلب هو الآخر وضع التفاوت في المكانة الاجتماعية بين قوسين، وتشبه "فريزر" الفضاء العمومي بالحلبة أو المضمار أين يترك المشاركون في النقاش أو المجادلات الخطابية اختلافاتهم الَّتي ولدوا عليها كالجنس والعرق واللون وغيرها، والمادية مثل الملكية والثروة، جانبا ويتخاطبون كأنداد، أي كما لو كانوا متساويين اجتماعيا واقتصاديا، والعبارة المفتاحية ههنا كما أشارت "فريزر" هي: "كما لو" "comme ci" (Fraser, 2005, p. 120)، لجهة أن التفاوت أو اللا عدالة الاجتماعية بينهم لم تلغ في الواقع إنما وضعت بين قوسين.

غالبا ما كان يدار التفاعل الخطابي داخل الفضاء العمومي البورجوازي من طرف برتكولات التهذيب واللباقة الَّتي كانت هي ذاتها علامات على التفاوت الاجتماعي. فهي تسهم على نحو غير شكلي في تهميش النسوة وأفراد الطَّبقات الشعبية وتمنعهم من المشاركة كأنداد (Fraser, 2005, p. 121).

هذه هي العوائق اللا شكلية الَّتي تقف أمام المناصفة التشاركية داخل الفضاء العام. وثمة مثال شائع في المجتمع المعاصر أوردته "فريزر" لتوضيح الكيفية الَّتي تضع بها هذه العوائق النموذج الإمبريالي أمام المساءلة :"لقد لاحظ الكثير منَّا [كما تقول] خلال مجلس الأساتذة أو مجالس المداولات المختلطة الأخرى كيف يحاول الرجال في الكثير من الأحيان مقاطعة النسوة بينما لا تقاطعه النساء البتة، فضلا عن أن لدى الرجال ميلا نحو الحديث أكثر منهن، فهم يأخذون الكلمة مرارا ولوقت الطويل، وفي المقابل عادة ما يتم تجاهل مداخلات النساء وتترك في غالب الأحيان دون جواب إذا ما قيست بمداخلات الرجال" (Fraser, 2005, p. 121). لذا تؤكد الدراسات في مجال النظرية النِّسوية السِّياسية أن المداولة يمكن أن تكون قناعا للهيمنة وقد رأى Jane Mansbridge "جان مانسبريدج" أن تحول الأنا إلى النَّحن في لدن المداولة السِّياسية يخفي أشكالا دقيقة من الهيمنة، إذ تمنح اللغة المستخدمة في النقاش الامتياز عادة لوجهة النظر المستبدة برأي الآخرين. كما يمكن للجماعات التابعة أحيانا أن تخونها العبارات الملائمة والصحيحة والنبر المناسب للتعبير عن أفكارهم، وإذا ما حدث وان عبر أرادها عن أفكارهم فهم يدركون فورا ألا أحد يستمع إليهم، ومن ثم يتحولون إلى الصمت، إنهم مدفوعين إلى عدم التعبير عن رغباتهم ونسمعهم يرددون نعم بينما يريدون قول لا (Fraser, 2005, p. 122).

في الواقع يمكن توسيع -زيادة على النوع- كيفية عمل المداولة في إخفاء الهيمنة على أشكال أخرى من علاقات التفاوت كتلك المتأتلة على الطبقية والعرق. ومن ثم بوسعنا أن ندرك كما تقول "نانسي فريزر":"الطريقة الَّتي يمكن للا عدل أن يؤثر على المداولة حتى في غياب كل أنواع الإقصاء الشكلية" (Fraser, 2005, pp. 122-123).

يضعنا النَّموذج اللِّيبرالي أمام مشكلة جادة، فوضع التَّفاوت الاجتماعي -في أثناء المداولة- بين قوسين يرجع إلى مقت التفوات، بيد انه، لا يعمل في الوقت نفسه على تحقيق مبدأ المناصفة التشاركية وتجسيده في الواقع الاجتماعي. وهنا مكمن المفارقة، إذ يميل الوضع بين قوسين –غالبا- إلى تفضيل الجماعات

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

المهيمنة أكثر من الجماعات التابعة، وغرض"فريزر" من المقاربة الَّتي تبنتها هي القضاء على التفاوت الاجتماعي لا وضعه بكل بساطة بين قوسين.

تظهر هذه الثقة المفرطة في فعالية وضع التفاوت بين قوسين كمنقصة أخرى لصيقة بالنموذج الليبرالي. يفترض النموذج الليبرالي أن الفضاء العام هو -أو يمكن أن يكون- نوعا من الوسط العذري بالنسبة لكل ثقافة خال من أي نوع من العادات، ويتمتع إذاك بحيادية تامة ويسهم في تسهيل -بطريقة منصفة- عملية التعبير عن كل أنماط العادات الثَّقافية. تحاول الجماعات المتمتعة بقوى غير متساوية داخل المجتمعات الطبقية توليد أنماط ثقافية مفضلة على نحو غير عادل. وما ينتج عن هذا الوضع هو ضغوطات قوية غير شكلية تستبعد إسهامات أفراد الطَّبقات التابعة في الحيات اليومية والفضاءات العمومية الرَّسمية في الوقت نفسه. بيد أن هذه الضغوطات قد تم تضخيمها -في مواضع أخرى- من قبل الاقتصاد السِّياسي الخاص بالفضاء العمومي البرجوازي عوضا من إهمالها، حيثما تكون الوسائط الإعلامية الَّتي تشكل قاعدة مادية لعبور الآراء والمواقف ملكا للقطاع الخاص ولديها غايات نفعية (Fraser, 2005, p. 123). هكذا لا تستفيد الجماعات التابعة عموما من ولوج منصف ومساو إلى الوسائل المادية الَّتي يمكن أن تضمن لها إمكانية مناصفة تشاركية.

وعليه ينبغي أن نتساءل إذا كان هذا الفضاء العمومي يتيح للمتحاورين إمكانية التداول في القضايا المشتركة كما لو كانوا متساويين اجتماعيا في لدن الميدان الخطابي المخصص لهذا الحدث حينما يتشكل الأخير ضمن سياق اجتماعي أكثر اتساعا متشكل من علاقات هيمنة وتبعية بنيوية (Fraser, 2005, p. 123).

نتبيَّن هنا أن الأمر يتعلق باستقلالية المؤسسات السِّياسية خصوصاً داخل السياق الاجتماعي المحيط. فما يميز الليبرالية عن الَّتيارات السِّياسية النظرية هو تأكيدها على استقلالية السِّياسي، اذ تفترض النظرية السِّياسية الليبرالية كما تقول "نانسي فريزر": "بإمكانية تنظيم صورة من الحياة السِّياسية الديمقراطية مبنية على قاعدة متشكلة من بنى سوسيو-اقتصادية وسوسيو-جنوسية socio-sexuelle تولد التفاوت بصورة آلية" (Fraser, 2005, p. 123). إن المشكلة الديمقراطية الحقيقة بالنسبة لليبراليين هي البحث سبل عزل العمليات السِّياسية عن العمليات اللا سياسية أو قبل سياسية، مثل؛ الاقتصاد والعائلة والحياة اليومية اللا شكلية، وبالجملة تكمن المشكلة بالنسبة للليبراليين في معرفة كيفية تقوية الحواجز الفاصلة بين المؤسسات السِّياسية الَّتي من المفترض أن تكون بمثابة المدافع عن العلاقات المتساوية والمؤسسات الاقتصادية والثَّقافية والسوسيو-جنوسية الَّتي تأسست على علاقات تفاوت تنتج بصورة آلية. فلا يكفي كما ترى "فريزر" وضع التفاوتات الاجتماعية بين قوسين لامتلاك فضاء عام يتجادل فيه المتخاطبان كندَّان. إن القضاء على اللامساواة الاجتماعية شرط ضروري لبلوغ المناصفة التشاركية، بيد أن هذا لا يجعل من الجميع يحصلون على المداخيل نفسها، بل بالأحرى اجتراح نمط جديد من

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

العدالة القاعدية تتناقض مع علاقات الهيمنة والتبعية المتولدة عن النظام، ولذلك تقتضي الديمقراطية السِّياسية مساواة اجتماعية جوهرية (Fraser, 2005, p. 124).

والنتيجة الَّتي انتهت إليها "نانسي فريزر" هي عدم صلاحية النَّموذج اللِّيبرالي لبناء عدالة اجتماعية قائمة على الواقع الاجتماعي، وفي هذا المعنى تقول: "لا يمكن اعتماد النموذج الليبرالي عن الفضاء العمومي لما يفترضه من أن العدالة الاجتماعية ليست شرطا ضروريا للمناصفة التشاركية داخل الفضاءات العمومية" (Fraser, 2005, p. 125).

تقترح "فريزر" كبديل عن النموذج الليبرالي للفضاء العمومي براديغما جديدا تطلق عليه اسم "الفضاء العمومي العابر للأوطان" "espace public transnational"، وترى فيه الفكرة الجديرة بالاعتماد لأنها تقوم على الواقع الاجتماعي. وهي ضرورية لمن يبحثون على إعادة صياغة نظرية عن الديموقراطية في إطار ما يسمى بـ"الكوكبة ما بعد الوطنية" "constellation post nationale".

5- حدود المقاربة الفريزرية أو نحو توسيع المفهوم:

أسهمت مقاربة "فريزر" المزدوجة في إثراء تحليلها لأسباب اللاعدل لا مشاحة، بيد أنَّها مقاربة اختزالية ضيقة تستبعد أسباب وعوامل أخرى، وأغلب الانتقادات الَّتي طالت مشروعها الَّذي يُرجع اللاعدل إلى ثنائية إعادة التَّوزيع والاعتراف تمحورت حول محدوديتها، فزيادة على كشفها للأسباب الاقتصادية والثَّقافية نلفي أن للاسباب السِّياسية دوراً فاعلاً في إنتاج الظُّلم خصوصاً حينما تتفاعل مع الأسباب الأولى الاقتصادية والثَّقافية. بوسعنا أن نُرْجِع والحال هذه أسباب اللاعدل إلى ثلاثة أنماط: ومثلما يرجع اللاعدل إلى التفاوت الناتج عن التَّوزيع اللاعادل للموارد في لدن النِّظام السوسيو-اقتصادي، وغياب الاعتراف ضمن النِّظام الثقافي، مثلما يعود أيضاً إلى التمثيل غير الموائم في النِّظام السِّياسي (pourtois, 2009, p. 176)، والشَّاهد على ذلك تدخل كل تلك العوامل في تحديد السياسات الأسرية العميقة لتحقيق المناصفة التشاركية، فهي تتحدد من قبل النظام الاقتصادي والموارد المملوكة للقوى العمومية والضغط الممارس من طرف السوق والقرارات الصادرة عن المنتخبين والمسيرين، أو من طرف بنية النظام السِّياسي الَّذي لا يضمن تمثيلا مُلائماً لمصالح النسوة. وعليه لا ينتج عن ترتيب هذه الأسباب والعوامل ضمن فئات مزدوجة ثنائية (إعادة توزيع واعتراف) أو حتى ثلاثية (إعادة توزيع واعتراف وتمثيل) حصر اللاعدل سواء تعلق بالطَّبقات أو النوع أو الجنوسية أو الثقافة في الأسباب ذاتها والتركيب نفسه والدرجة نفسها من التعقيد. وبالجملة، ينبغي تجاوز هذه النزعة التفسيرية الأحادية لأن المقولات الفئوية السِّياسية والاقتصادية والثَّقافية واسعة جداً وعلى درجة من التَّعقيد لفهم مُحدِّدات اللاعدل. والأصوب الاستعاضة عنها بمفاهيم ومصطلحات تُيَسِّر فهم ميكانزمات اشتغال الأسباب الَّتي لا تزال فاعلة.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

خاتمة

من خلال تحليلنا لمعضلة لعدالة الاجتماعية عند "فريزر" يمكننا صياغة النتائج التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

- تأتي نظرية العدالة الاجتماعية عند "فريزر" كانعكاس للوضع العالمي سياسيا كان أو اجتماعيا أو ثقافيا أو اقتصاديا، فنظريتها في العدالة تنخرط ضمن هذا التحول من المتخيل السياسي إلى المتخيل الاجتماعي والثقافي على نحو لم يعد الاعتراف بعدا قابلا للاختزال أو الاستبعاد إنما يقع في جوهر تصورها للعدالة الاجتماعية.

- لم يعد الاعتراف تعبيرا عن مفهوم ذاتي أو نفسي غرضه تشكيل الهوية الذاتية بل أضحى مع "فريزر" مبدأ مُمَأسِساً غرضه تحقيق مناصفة تشاركية في الحياة الاجتماعية.

- لا تتأسس العدالة الاجتماعية كمناصفة تشاركية ضمن فضاء عمومي وطني ضيق، وقد أثبتت "فريزر" قصور النموذج الليبرالي البرجوازي عن الفضاء العمومي والذي يسهم على نحو فاعل في إخفاء التفاوت الاجتماعي بالرغم ما يبديه من انفتاح في الظاهر. إن الحل في نظرها هو التأثيل لفضاء عمومي جديد عابر للأوطان.

***

المصادر المراجع:

باللغة العربية:

- الزواوي بغورة. (2012). *الاعتراف، من اجل مفهوم جديد للعدل، دراسة في الفلسفة الاجتماعية*. بيروت: دار الطليعة.
- كمال بومنير. (2017). *دراسات في الفكر النقدي المعاصر، من والتر بنيامين الى نانسي فريزر* (الإصدار الطبعة الاولى). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والطباعة والتَّوزيع.

باللغة الأجنبية:

- Fraser, N. (2012). *Le féminisme en mouvementsdes années 1960 a l'ére néolibérale.* paris: Découverte.
- Fraser, N. (2005). *Qu'est-ce que la justice sociale? reconnaissance et redistribution.* (E. Ferrarese, Trad.) Paris: la Découverte.
- honneth, A. (2000). *lA LUTTE POR LA RECONNAISSANCE.* (P. Rusch, Trad.) pARIS: Cerf.
- pourtois, H. (2009). La reconnaissance : une question de justice ? Une critique de l'approche de Nancy Fraser. *Politique et Sociétés , 28* (03)